تعمل الولايات المتحدة الامريكية والمجتمع الدولي لتأمين منح لإعادة إعمار المدن العراقية المحرّرة قد تفوق الـ ١١٥ مليار دولار، يأتي ذلك بُعيد حملة يقودها رئيس الوزراء العراقي لمكافحة الفساد يعتقد أنها جاءت كرسالة طمأنة للدول المانحة والمستثمرة المشاركة في مؤتمر الكويت للمانحين المرتقب بأن الأموال التي ستنفقها لن تذهب لجيوب الفاسدين، فيما يستبعد خبير امكانية تحقيق ذلك المبلغ، يأمل انشاء صندوق بإشراف الدولة وهيئات رقابية لتلافي وجود هدر أو فساد، لكن مستشار العبادي المالي يؤكد: أنّ الأموال ستدفع وفق معايير دولية صحيحة ونظام مالي تنفيذي شفاف وكامل يطّلع عليه المجتمع الدولي.

مُنح إعادة الإعمار تتجاوز الـ 115 مليار دولار

خبير: حملة العبادي ضدّ الفساد تطمئن الدول المانحة

□ بغداد / زهراء الجاسم

وفيما أكد السفير الأميركي لدى العراق دوغلاس سيليمان، خلال مؤتمر صحفي، أنّ بلاده تعمل على تأمين منحة دولية للعراق بقيمة ١١٥ مليار دولار أميركي، لتمويل عملية إعادة إعمار المناطق المحررة، ومبالغ تقدر بنحو ١,٧ مليار دولار لرفع المخلفات الحربية، قائلاً "العراق دخل مرحلة جديدة وهي تتطلب عملاً كثيراً في مرحلة ما بعد داعش، وتتمثل في إصلاح ما خلفه التنظيم من دمار، كما أن هناك نحو ٣ ملايين نازح سيتم العمل على تأمين عودتهم إلى مناطقهم المستعادة".

وزير التخطيط سلمان الجميلي، قال أيضاً في مؤتمر صحفي على هامش توقيع العراق اتفاقيتين مع الاتحاد الاوربي، إن الاتفاق يأتي كمنحة لتمويل تنفيذ مشروعين يهدفان إلى إعادة الاستقرار وعودة المدنيين بالمناطق المحررة وبمبلغ إجمالي يبلغ ٦٠,٤ مليون يورو، مشيراً: الى أن "الدول المانحة وهي كل من الدنمارك وفنلندة وإيطاليا واليابان واستونيا والمملكة المتحدة، مبيناً: أنّ المشروع الأول الذي تبلغ منحته قدرها ٥٠,٤ مليون يورو مخصصة للمساعدة على إعادة الخدمات الأساسية وإصلاح البنى التحتية العامّة وكذلك لإعادة الحياة للنشاط الاقتصادي واستعادة الخدمات الأساسية وكسب العيش من خلال تقديم منح للمشاريع الصغيرة".

وأضاف الجميلي: بأن "المشروع الثاني الذي تبلغ منحته ١٠ ملايين يورو، سيكون مخصصاً للاستمرار في تسهيل عملية تنظيف الأراضي التي تعرضت للتلوث من التفجيرات، وسيتم ذلك عن طريق مكافحة الألغام في الأمم المتحدة بالتنسيق مع الحكومة العراقية"، مؤكداً أنّ "ذلك سيساعد في خلق ظروف تسمح بعودة آمنة وطوعية لأكثر من ٣ ملايين نازح".

الولايات المتحدة دولة صديقة وحليفة للعراق لها دور كبير في مساعدته لمحاربة الإرهاب، لوجستياً وتدريبياً، كما أنها وفي ذات الوقت، رعت مؤتمر واشنطن لتحالف ٦٨ دولة في تموز ٢٠١٦، وجمعت اكثر من ملياري دولار لتهيئة سبل الاستقرار في البلدات والمدن المحررة لاسيما عودة النازحين مع تأهيل شبكات المياه وحفظ النظام والقانون وإزالة الالغام كما يقول المستشار المالي لرئيس الوزراء مظهر محمد صالح في حديث لـ(المدى)، الذي يؤكد أنّ ما صرح به السفير الامريكي كان يقصد بمبلغ ١١٥ مليار دولار، هو كلفة اعمار المناطق التي دمّرت بسبب الارهاب الداعشي وهذا هو سعي دولي. ويشير: الى أن الولايات المتحدة وكونها راعية، فهي كما قادت التحالف ضد الارهاب تقود اليوم تحالفاً للإعمار، بالتالي فإن مبلغ ١١٥ مليار دولار هو مبلغ يحتاجه العراق، فهو سيكون جزءاً من تنمية العراق الشاملة، الأمر الذي سينعكس في مؤتمر المانحين، وبشأن المخاوف من امكانية هدر هذه الأموال بالفساد، أكد صالح: أنّ العراق لن يعود الى المربع الأول، لأننا نعيش اليوم في مرحلة البناء والسلام وهذه المشاريع والأموال ستدفع من خلال أدوات واساليب وفق المعايير الدولية الصحيحة وضمن نظام مالي وتنفيذي شفاف وكامل سيكون المجتمع الدولي مطّلعاً عليه، كما أن كل الأيادي المخلصة والنظيفة ستأخذ دورها، ولن يكون للغموض في عملية الإعمار مكان.

ويستدرك: أنّ القيادة العراقية الاصلاحية التي حرّرت العراق تعمل على ثلاثة محاور، هي تحرير الأراضي العراقية من الإرهاب الداعشي والقضاء على الفساد وبنفس الوقت، تبني وتعمّر، وهي ثلاث مهام رئيسة ومتلازمة تعمل عليها الحكومة، لذلك فإن العملية ستتم من خلال آليات وطنية صادقة وارادة سياسية، مردفاً: نعم هذه أموال كبيرة وضخمة، لكن لن يكون هناك مال سائب، فكل شيء سيوضع في موضعه الصحيح، ونتائج مؤتمر المانحين في الكويت هو من سيبيّن جميع آليات صرف الأموال سواء للاستثمار أو المنح أو المساعدات، خاتماً: وحتى مسألة اتفاق العراق مع الاتحاد الاوربي للحصول على منحة هي لغرض إعادة النازحين والاستقرار، وهو أيضاً من نتائج مؤتمر واشنطن الذي رعته امريكا العام الماضي.

وعلى الرغم من ذلك يبقى ثمّة تخوف لدى الخبير الاقتصادي باسم انطوان، الذي يقول في حديث لـ(المدى)، نحن نأمل في أن يكون هناك صندوق نظامي بإشراف الدولة وبهيئات رقابية للنهوض بعملية الاعمار لتلافي وجود هدر أو فساد، لأن المبلغ الذي تتحدث عنه واشنطن ضخم، ولم يثبت حتى الآن بتصريح السفير الامريكي من اين جاءت هذه المُنح، متابعاً: مما يبدو أنهم يعوّلون على شهر شباط من السنة المقبلة، لإقامة مؤتمر المانحين في الكويت، حيث ستجري عملية جباية هذه الأموال ومراقبتها. وكانت الكويت قد أعلنت على لسان نائب وزير خارجيتها خالد الجار الله، أنّ بلاده تجري حالياً استعداداتها واتصالاتها مع البنك الدولي والعراق، للتنسيق وإعداد الترتيبات اللازمة لاستضافتها مؤتمر الدول المانحة لإعادة إعمار المناطق العراقية المتضررة من جراء الحرب على تنظيم «داعش» الإرهابي، متوقعاً أن يعقد في الربع الأول من العام المقبل.

انطوان يرى: أنّ هذا الرقم يبقى تقديرياً وهل سيتحقق أم لا، نحن نشك في صحة هذه المعلومة حتى نرى على أرض الواقع تنفيذ هذه العملية، ومن جهة أخرى، فنحن نرى أن الإجراءات الحقيقية التي أعلنها العبادي لمكافحة الفساد في حال طبّقت على أرض الواقع، ستكون موضع ثقة، حينها ستقدم الدول بتقديم المنح للعراق، وبدء حملة مكافحة الفساد تؤكد أن هناك جدية، مع أننا نقر بوجود معوقات لعرقلة عمل العبادي في مكافحة الفساد.

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي، قد حذر (٢١ تشرين الثاني ٢٠١٧)، الفاسدين من "اللعب بالنار"، متعهداً بـ"الانتصار" على الفساد، فيما أكد الحاجة إلى إصلاح اقتصادي شامل في القطاعين العام والخاص.

وفي السياق ذاته أكد الأمين العام لمجلس الوزراء مهدي العلاق، أمس الأربعاء، الحاجة إلى إعادة إعمار قطاع الصحة في المناطق المحررة، فيما بيّن أن العراق اتجه من الاقتصاد الشمولي إلى الاقتصاد الحر، وقال العلاق خلال ترؤسه اجتماع الورشة العراقية الكويتية للتحضير للمؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق والتنمية المقرر انعقاده في الكويت في شهر شباط من العام المقبل، إن "العراق يهتم بالجانب الاستثماري ويولي له أهمية في هذا المؤتمر، كون العراق اتجه من الاقتصاد الشمولي الى الاقتصاد الحر معتمداً على امكانياته الطبيعية والبشرية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية وقدرته على استيعاب الكثير من المشاريع".

> الولايات المتحدة جمعت اكثر من ملياري دولار لتهيئة سبل الاستقرار في البلدات والمدن المحررة

مال وأعمال

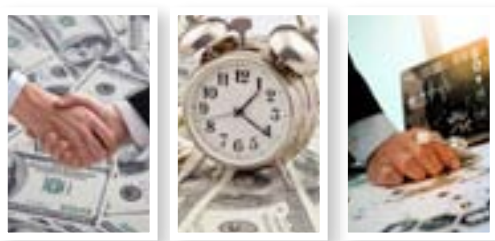

النفط تبدأ المرحلة الأولى لإنتاج الغاز السائل والجاف من حقل بدرة النفطي

أعلنت وزارة النفط، أمس الأربعاء، عن البدء بالمرحلة الأولى لإنتاج الغاز السائل والجاف من حقل بدرة النفطي، وقال وزير النفط جبار علي اللعيبي، في مؤتمر صحفي، عقده، اليوم، على هامش افتتاح الوحدة الانتاجية، إن "حقل بدرة بدأ بالمرحلة الأولى لإنتاج الغاز السائل بعد معالجته في حقل بدرة النفطي ضمن مشروع متكامل وبمعدل ١٤٠ طناً يومياً، اضافة الى انتاج ٤٠ متر مكعب قياسي من الغاز الجاف".

وأضاف اللعيبي، أنّ "الانتاج سيزداد تدريجياً ليصل الى كميات جيدة من الغاز بما يحقق مردودات مالية تعظّم الخزينة الاتحادية، فضلاً عن الأثر البيئي والصحي للمناطق المحيطة بالحقول النفطية، اضافة الى تزويد المحطات الكهربائية بالغاز الجاف الذي من شأنه تحقيق الاكتفاء الذاتي من الوقود".

من جانبه قال الوزير الروسي الكساندر نوفاك، خلال حضوره افتتاح الوحدة الانتاجية النفطية التي تقوم بتطوير حقل بدرة النفطي، والتي تترأسه شركة كاز بروم الروسية، تمكنت خلال ٧ سنوات من زيادة الإنتاج النفطي في الحقل بعد تطويره ليصل إلى ٩٠ الف برميل يومياً"، مبيناً: أن "الغاز الجاف الذي يتم إنتاجه من الحقل سيخصّص لمحطة كهرباء الزبيدية".

وتمتلك شركة كاز بروم حصة ٤٠٪ من حقل بدرة النفطي التي فازت به مع أربع شركات نفطية عالمية، بتطوير الحقل ضمن جولة التراخيص الثانية والتي بلغت نسبة الشركة التركية "تي بي او" على ١٠٪، و ٣٠٪ نسبة شركة كو كاز الكورية، في حين بلغت نسبة الشركة بتروناس الماليزية على ٢٠٪". وأكد وزير النفط جبار علي اللعيبي، في ايلول ٢٠١٧، أنّ العراق سيتوقف عن احراق الغاز منتصف عام ٢٠٢١، مشيراً الى وضع الوزارة خططاً لإنشاء خمسة مصاف في شمال ووسط وجنوب العراق.

التقييس والسيطرة النوعية تضع شروطا لإعادة تصنيع الذهب خارج العراق

أعلن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، أمس الأربعاء، عن شروط وضعها لإعادة تصنيع الذهب خارج العراق، مشيراً الى أن من بين الشروط، هو استيفاء مبلغ مقداره ٥٠ ألف دينار عن كل كيلو غرام من الذهب.

وقال الجهاز في بيان تلقت، (المدى)، نسخة منه، إنه "استناداً إلى قرار مجلس الوزراء المرقم ٣٣٥ في تشرين الأول الماضي، بخصوص ضوابط إعادة تصنيع الذهب خارج العراق، فإنه تم وضع شروط لذلك".

وأوضح الجهاز أن "هذه الشروط تقتضي تقديم طلب من قبل الراغب في إعادة التصنيع إلى الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية يدوّن فيه رقم إجازة ممارسة مهنة الصياغة والكمية المُراد إخراجها مع جلب المصوغات المُراد إعادة تصنيعها إلى الجهاز لغرض الفحص وتثبيت العيار والوزن".

وأضاف الجهاز، أنه "من الشروط الأخرى هو أن يقوم الجهاز المركزي / قسم وسم المصوغات بتزويد الشركة أو الشخص المجاز بكتاب رسمي معنون إلى مديرية كمرك وشرطة المطار، يحدّد فيه إسم حامل الذهب ومقدار الذهب المُراد إخراجه وعياره"، مبيناً: أنه "يجب أن يُقدم خطاب ضمان لايقل مبلغه عن كمية الذهب المُراد إخراجه ويكون نافذاً لمدة شهرين على الأقل، يتم مصادرة خطاب الضمان في حالة عدم إدخال الذهب المُراد تصديره ضمن فترة نفاذية الخطاب".

وأشار الجهاز الى أنّ "الشروط الأخرى تقتضي استيفاء مبلغ مقداره ٥٠ ألف دينار عن كل كيلو غرام من الذهب، استناداً الى القرار المرقم ٣٣٥ في تشرين الأول عام ٢٠١٧".

وكان عدد من الاقتصاديين قد حذّروا من عمليات تهريب لكميات كبيرة من الذهب العراقي الى الخارج، مشيرين الى أن توسع هذه الظاهرة ستسبّب ضرراً في اقتصاد البلد من خلال زيادة سعره في الأسواق المحلية.

خارج الحدود
Out of Borders

القاهرة

مصر تبقي رسوم الإغراق على الحديد الصيني والتركي والأوكراني 5سنوات

قالت وزارة التجارة المصرية، يوم الأربعاء، إنّ مصر ستبقي على رسوم الإغراق المفروضة على واردات حديد التسليح القادمة من الصين وتركيا وأوكرانيا لمدة خمس سنوات، وذلك في تمديد لإجراء مؤقت اتخذ في وقت سابق من العام الحالي.

كانت رسوم مؤقتة فرضت للمرة الأولى في حزيران لمدة أربعة أشهر، ثم تقرر تمديدها شهرين حتى السادس من كانون الأول، بهدف حماية المصنعين المحليين، وتحددت عند ١٧ بالمئة للحديد الصيني وبين عشرة و١٩ بالمئة للحديد التركي و١٥ إلى ٢٧ بالمئة للأوكراني.

وقالت الوزارة في بيان، أمس الأربعاء، إنّ الرسوم النهائية "يبدأ سريانها بدءاً من تاريخ إصدار الرسوم المؤقتة في (حزيران) ٢٠١٧ ولمدة خمس سنوات".

ونقل البيان عن وزير التجارة والصناعة طارق قابيل قوله: إن القرار "جاء بعد دراسة متأنية... بناءً على شكوى الصناعة المحلية".

وشهدت أسعار حديد التسليح في مصر ارتفاعات كبيرة منذ حزيران الماضي.

ويبلغ إنتاج مصر من حديد التسليح نحو ستة ملايين إلى سبعة ملايين طن سنوياً.

الدولار = ١٧,٧٨١٠ جنيه مصري.

لندن

وزير: بريطانيا لم تقيّم رسمياً تأثير الانفصال في اقتصادها

قال ديفيد ديفيز الوزير البريطاني المسؤول عن ملف الخروج من الاتحاد الأوروبي، أمس الأربعاء، إنّ بريطانيا لم تجر تحليلاً رسمياً لكل قطاع من القطاعات لمعرفة تأثير الانفصال في الاقتصاد البريطاني، مشيراً إلى أنه لا ضرورة لذلك في الوقت الراهن.

وقال ديفيز، أمام لجنة برلمانية "على حد علمي لا يوجد تقييم منهجي للتأثير" مضيفاً: أنه سيكون من الأنسب إجراء مثل هذا التحليل في وقت لاحق من عملية التفاوض.